

محاضرة: اتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والاداري

1- المفاهيم الاساسية لاتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والاداري:

تتضمن المفاهيم الأساسية لاتفاقيات وبرامج مكافحة الفساد المالي والإداري في العالم عدة مدونات أبرزها ما جاء في **اتفاقية الأمم المتحدة** لمكافحة الفساد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ عام 2005، وتم التصديق عليها من قبل 140 دولة بحلول عام 2013. تعتبر هذه الاتفاقية إطاراً عالمياً شاملاً يغطي مجموعة واسعة من قضايا مكافحة الفساد. تتكون من 71 مادة موزعة على ثمانية فصول، وتشتمل على أربعة أجزاء رئيسية مقسمة كالآتي:

- **الوقاية:** تعزيز الشفافية والرقابة لمنع انتشار الفساد في العالم.

- **التجريم وتنفيذ القانون:** تحديد جرائم الفساد مثل الرشوة والإثراء غير المشروع وتطبيق قوانين رادعة.

- **التعاون الدولي:** تبادل المعلومات والمساعدة القانونية بين الدول وتسهيل المساعدة القانونية بينهم.

- **استرداد الموجودات:** وسائل لتعقب واستعادة الأموال والأموال التي حصل عليها مطبقو الفساد بطرق غير مشروعة.

- بالإضافة الى انه تم تفعيل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة، والتي تركز على محاربة رشوة المسؤولين الأجانب..

- **التعاون الدولي في استرداد الأموال :** ان مبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR) تأسست كشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة، وساعدت في تجميد أو استعادة أكثر من مليار دولار من الأموال المسروقة.

2- المعايير الدولية لمحاربة الفساد المالي والاداري:

تتضمن المعايير الدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري مجموعة من الأدوات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعتبر هذه المعايير ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفساد بأنواعه في الدول النامية، وهي تشمل:

- **المعايير المحاسبية الدولية:** تساهم في تحسين إدارة الأموال العامة وتقليل الفساد المالي والاداري.

- **التقنيات الحديثة:** مثل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي لتعزيز النزاهة في العمليات الحكومية.

- **التعاون الدولي:** من خلال تبادل المعلومات وتطوير معايير مشتركة لمكافحة الفساد.

3- برامج الحوكمة والشفافية ودورها في محاربة الفساد المالي والاداري:

إن برامج الحوكمة والشفافية تلعب دورًا حيويًا في محاربة الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز النزاهة والمساءلة، كما تعتمد هذه البرامج على مبادئ مثل الشفافية والإفصاح عن المعلومات،

مما يسهل مراقبة الأنشطة المالية والإدارية، وتساهم الحوكمة الفعالة في وضع آليات واضحة للإبلاغ عن المخالفات وتعزيز الالتزام بالقوانين، مما يقلل من فرص الفساد المالي والإداري بالإضافة إلى أن تطبيق استراتيجيات مثل التدريب المستمر واستخدام التكنولوجيا يعزز من فعالية هذه البرامج التي تعتمد عليها الحكومة.

4- تقييم فعالية الاتفاقيات والبرامج في محاربة الفساد المالي والإداري:

إن تقييم فعالية اتفاقيات وبرامج مكافحة الفساد المالي والإداري يتطلب عدة خطوات وعدة أدوات تستخدم في ذلك وهي كالآتي:

أ - الخطوات:

- تحديد المعايير: وضع مؤشرات شاملة لقياس الأداء، مثل الشفافية، ومعدلات الفساد، وفعالية الهيئات الرقابية.

- التقييم الذاتي: تشجيع الدول على إجراء تقييمات دورية لمدى تطبيقها للاتفاقيات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- تحليل البيانات: استخدام البيانات الكمية والنوعية لتقييم تأثير البرامج على تقليل الفساد وتحسين الحوكمة.

ب- الأدوات والتقنيات:

- المراجعات والتقارير: تشمل المراجعات الداخلية والخارجية التي تقيم فعالية السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تقارير المواطنين والمخبرين.

- التقنيات الحديثة: مثل تقنية سلسلة الكتل، التي تسهل التدقيق المستمر وتوفير سجلات موثوقة للمعاملات.

- المؤشرات الدولية: مثل مؤشر الفساد العالمي ومؤشر الحوكمة، التي تقيس مستويات الفساد وفعالية الحكومة.

- استطلاعات الرأي: تستخدم لتقييم آراء المواطنين حول الفساد وتأثيره على المجتمع.

5- دور المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية في دعم جهود مكافحة الفساد المالي والإداري: تسهم المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال عدة آليات أبرزها:

- التعاون الدولي: تعمل المنظمات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تعزيز الشفافية وتقديم الدعم الفني للدول المتضررة من الفساد بمختلف أنواعه.

- إعداد المعايير: تساهم هذه المؤسسات في وضع معايير عالمية لمكافحة الفساد، مثل مبادئ مجموعة العمل المالي.

-المساعدات الفنية: تقدم الدعم للدول في تطوير أنظمة قانونية وإدارية فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة.

6- تحديات وعقبات تنفيذ اتفاقيات وبرامج مكافحة الفساد المالي والاداري:

ان تنفيذ اتفاقيات مكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يواجه عدة تحديات وعقبات نذكر منها:

-عدم التصديق الكامل: بعض الدول تصدق على الاتفاقية لكنها تفشل في تطبيق موادها، مثل روسيا مع المادة 201.

-نقص الدعم الفني: البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة تقنية لتطبيق الأحكام بشكل فعال.

-تعقيدات قانونية: صعوبة إثبات الفساد أمام المحاكم بسبب قوانين السرية المصرفية.

-تعاون دولي محدود: يتطلب الأمر تنسيقًا أفضل بين الهيئات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.

تعريف تقنية سلسلة الكتل: تقنية سلسلة الكتل (Blockchain): هي نظام لتخزين البيانات بطريقة موزعة وأمنة، حيث تُجمع المعلومات في كتل متصلة ببعضها البعض. تتميز هذه التقنية باللامركزية، مما يعني أن التحكم فيها موزع بين المشاركين بدلاً من كيان مركزي، مما يعزز الشفافية والثقة.

تُستخدم سلسلة الكتل في تسجيل المعاملات بشكل غير قابل للتغيير، مما يمنع التلاعب بالبيانات وتشمل تطبيقاتها العملات الرقمية، العقود الذكية، والتطبيقات اللامركزية، مما يفتح آفاقًا جديدة في مجالات متعددة مثل التمويل والأمن المعلوماتي.

اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد:UNCAC

"United Nations Convention Against Corruption "